



طالبت بعض المجالس المحلية العاملة في محافظة إدلب، بإدراج مناطقهم تحت الحماية التركية، ووضع حد لانتهاكات قوات النظام وروسيا ضد المدنيين في المنطقة الخاضعة لاتفاق خفض التصعيد.

ووقعت المجالس المحلية وبعض العشائر المحلية في ريف إدلب، بياناً، رفضوا خلاه أي "تدخل للعصابة الأسدية أو المحتل الروسي في المنطقة"، وأوضح البيان أن "كل شخص داخل العصابة الأسدية يدعى أنه يمثل أي قرية أو بلدة في المحرر فهو لا يمثل إلا نفسه"، كما طالب الحكومة التركية "بالتدخل الفوري والسرعى بتطبيق الوصاية التركية" وأضاف: "تعهد بمساعدة الإخوة الأتراك في إدارة المنطقة، كما نطالبهم بتفعيل وتنشيط عمل المؤسسات التعليمية والخدمية والصحية".

ومن ضمن المجالس الموقعة على البيان، "مجلس مدينة خان شيخون، و مجلس تجمع أم الخاليل، و مجلس خفسين، و مجلس تجمع البرسة، و مجلس صراع، و مجلس معرشمثة، و مجلس جرجناز، و مجلس التح، و مجلس كفر سجنة، و مجلس معصران"، و مجالس أخرى.

وكان قرى و بلدات ريف إدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي قد تعرضت لقصف جوي ومدفعي خلال الأسابيع الأخيرة، ما أدى إلى وقوع عشرات الضحايا والمصابين، بالتزامن مع عملية عسكرية محدودة تحضر لها قوات النظام، بهدف قضم بعض المناطق الاستراتيجية جنوب إدلب.

هذا وتشهد محافظة إدلب، والشمال السوري بشكل عام، عمليات أمنية تستهدف مروجي المصالحات مع النظام أو ما باتوا يعرفون "بالضفادع"، وذلك لقطع الطريق أمام النظام ومنعه من شق الصفوف وتكرار السيناريو الذي نفذه في الغوطة

الشرقية ودرعا.

المصادر: